



لم تسلم الأسماك في محافظة البصرة جنوبي العراق من أعمال العنف خلال السنوات الأخيرة حيث تطاردها وسائل الصيد الجائر بالسموم الرخيصة، واتساع رقعة الملوثات في المياه الداخلية، وقد شكلا خطراً داهماً في البيئة الحياتية لها، ما أدى إلى تراجع أعدادها واختفاء أنواع كثيرة من أنواعها.

توشك أنواع من الأسماك العراقية كالبنّي، والشبوط، والكطان، على الاختفاء من أنهار محافظة البصرة وأهوارها، بسبب تضايق ظاهرة الصيد الجائر، التي أدت خلال السنوات القليلة الماضية إلى هلاك كميات هائلة من الأسماك والأحياء المائية الأخرى، كما أنها تحمل مخاطر على صحة الإنسان وتلويث البيئة.



□ البصرة - ريسان الفهد



الصيد الجائر وتلوث البيئة خطران دائمان الإبادة الجماعية تطال ثروتنا السمكية في البصرة

السنة ويتواصل". من حديث هذا الصياد تستشف، أن الشباك المخروطية تقوم بقلع النباتات التي تنمو في البحر والتي تعتاش عليها بعض الأسماك أو تضع البيوض عليها، كذلك عمليات الصيد هذه تصطاد الأسماك الأخرى والصغيرة في عمومها، فتقتل نتيجة استخدام شبك صيد فتحاتها صغيرة وضيقة.

يقول الصياد عبد الرضا خزعل "إن طريقة الصيد بـ"النخال" ظهرت أول مرة قبل نحو عامين في قضاء سوق الشيوخ جنوبي محافظة ذي قار، وعلى الرغم من انتشارها إلا إن مبتكر تلك الطريقة ظل مجهولاً لكن المعروف انه من سوق الشيوخ.

وهناك إشاعة مفادها أن فريقاً من المتخصصين في هندسة الدوائر الكهربائية هم من صنعوا هذا الجهاز، وإنهم قاموا مؤخراً بتطويره، من خلال جعله يعمل بالطاقة الشمسية التي توفر نضائدها الشحن بصورة تلقائية

لبطاريات السيارات الملحقة مع الجهاز، ما يجعله يعمل بشكل متواصل خلال النهار". ويضيف خزعل أن "لدينا أسلوباً لصيد الأسماك باستخدام المتفجرات والقنابل اليدوية، ولا يقتصر استخدام هذا الأسلوب على مناطق الأهوار فحسب، بل يشمل المناطق الزراعية التي تمتاز بوفرة الأنهار مثل السبية والدفاغية والدواسر، وجميعها محاذية لضفة شط العرب من الجهة المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية"، مبيناً أن تلك المناطق تكثر فيها مخلفات الحروب السابقة التي يحرص بعض السكان على جمعها بهدف الاستفادة من معادنها، وأحياناً استغلال الأجسام الحربية غير المنفصلة في صيد الأسماك وخصوصاً القنابل اليدوية وقذائف الهاون من عبار ٦٢ ملم.

ويقول خزعل "جرت العادة إن يقوم أكثر من شخص بإحضار كمية من القنابل اليدوية أو قذائف الهاون، ويلقيها أحدهم في المياه، وبعد انفجارها بدقائق قليلة يقوم شخص آخر بانتشال ما يعتقد انه مناسب من الأسماك، بواسطة شبكة معدنية صغيرة". ويذكر لكن نادراً ما تتباع الأسماك المصطادة بهذه الطريقة في الأسواق المحلية، لأن آثار التفجرات تكون باقية عليها، من حيث فقدانها بعض الأصداف، وتزق أذنانها وزعانفها، الأمر الذي يجعل عملية تسويقها ويبيعها شبه مستحيلة.

الغش في بيع الأسماك المقتولة
تقول الحاجة أم عباس وهي بائعة سمك إن "التجار الذين يرددون الأسواق المحلية بالأسماك يقومون بخلط الأسماك التي تم اصطيادها بالطرق التقليدية مع الأسماك الميتة، بسبب السموم الكيماوية أو الصعقات الكهربائية، وهكذا يضمنون أرباحهم".

وتبين أن "الباعة في السوق، وبعض الزبائن يميزون بين الأسماك الميتة بالسموم والأسماك المصطادة بالشباك". وتوضح أم عباس أن أبرز طريقة للتعرف على الأسماك الميتة بالسموم هي، بإزاحة الخياشيم إلى الأمام قليلاً والنظر إلى داخلها، يمكن التعرف على الأسماك الميتة بالسموم، فإذا كان لون هذه المنطقة أقرب إلى الأبيض من الأحمر فذلك مؤشر على إن السمكة تعرضت إلى السموم والمبيدات، أو أنها مصطادة منذ مدة ليست قصيرة". وتكشف أم عباس أن "بعض الباعة لاسيما المتجولين منهم يقومون بتلوين الخياشيم بأصباغ يشترونها من العطارين، فيوحدون الزبون بأن تلك الأسماك التي يبيعونها إنما هي مصطادة بالشباك، وإنها ما تزال طازجة لكنها في الحقيقة ليست كذلك".



صياد السمك صيدلي بنية



قتل الطبيعة

بالكهرباء، ثابتة ومتحركة، الثابتة تكون برمي بعض الطعام قرب الضفاف (الجرف) وبعد فترة قصيرة من الزمن يكون هناك سلك كهربائي موجود في المياه وعند التوصيل بالكهرباء يتم صفع الأسماك، بعدها يتم قطع الكهرباء وجمع الأسماك الميتة، أما المتحركة وهي الطريقة التي تم استخدامها بعد ٢٠٠٣، حيث يرمى سلك كهربائي في المياه مربوط بمولدة كهرباء صغيرة موضوعة في (البلم أو المشحوف) وعند حركة المشحوف يتم تشغيل المولدة الكهربائية ويتم الصعق.

ويضيف أبو محمد "في الفاو تستخدم الزوارق الحديدية (الميكو والنجات) شبك الصيد المخروطية (القرال) في صيد الأسماك وخاصة من نوع الروبيان، وتلك الشباك خيوطها من نسيج خيطي قوي، تربط سلاسل حديدية وحبال حديدية مغطاة بخيوط نسيجية فتحة الشبكة، لتكون ثقيلة وتحثق بقاع البحر، تساعد في ذلك المثقلات (الدوسكات) وهي عبارة عن ألواح خشبية سميكة مربوطة مع بعض بأحكام، وذلك بقطع من الحديد الذي يساعد في إنزال الشبكة أكثر، ويتم صيد جميع الأسماك والروبيان وحتى النباتات من البحر، الأسماك التي نصيدها تكون من الكبيرة والصغيرة، وعند فتح الشبكة على سطح المركب، تغزل الأسماك والروبيان وحسب الأحجام التي نريدها، أما الأسماك غير المرغوبة والصغيرة جدا نرميها في البحر، ويكون عملنا على مدار

بعد استخدامها في صيد الأسماك، إنما تبقى محتفظة بخواصها الكيماوية، الأمر الذي يهدد الأحياء المائية على اختلاف أنواعها".

تعددت أساليب الصيد والقتل واحد
أحد أبناء منطقة الأهوار من الصيادين (أبو محمد) شرح لي كيفية الصيد بالطرق غير التقليدية قائلًا هناك طريقتان في الصيد



الباعة في السوق، وبعض الزبائن يميزون بين الأسماك الميتة بالسموم والأسماك المصطادة بالشباك

البنّي والكطان والشبوط غادرت المائدة العراقية



مخاطر بيئية وصحية

وفي سياق متصل أكد مدير شعبة تعزيز الصحة في دائرة صحة البصرة الدكتور قصي العبداني "أن استخدام المبيدات الحشرية والزراعية من أخطر وأبشع أساليب الصيد الجائر وأكثرها تدميراً للبيئة، كما أن الأسماك التي تنجو من الصيد بالمبيدات تفقد قدرتها على التكاثر، ويرى العبداني "الحقائق العلمية تؤكد أن تلك السموم تترسب تلقائياً في عضلات الأسماك على المدى البعيد، وبالتالي تتأثر بها صحة الإنسان الذي يتناولها، وحتى الصيد بالأساليب التقليدية يعرض صحة الإنسان إلى الخطر".

وأشار إلى إن "استنزاف ظاهرة الصيد بواسطة السموم والمبيدات أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بحالات الإسهال، والتشنجات المعوية، والأمراض السرطانية لدى سكان الأهوار، لأن تلك المبيدات تعد من المواد المسرطنة، والذين يتناولونها يكونون عرضة للإصابة بمرض السرطان أكثر من غيرهم".

ويذكر العبداني "إن الناس الذين يشربون من المياه الملوثة بتلك المواد الكيماوية يصابون بالتسمم ويشعرون بالإعياء والغثان، وذلك لكون تلك السموم والمبيدات لا تتحلل وتتلاشى

وكان عدد من الجهات العلمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالثروة السمكية، قد أعدت مؤتمرات وندوات لهذا الغرض وخرجت بتوصيات مهمة من أبرزها تنفيذ قانون البيئة وتنظيم الصيد رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، وحظر بيع المواد السامة والمبيدات ومنع صرفها إلا بموافقة دائرة الزراعة أو لجان يتم تشكيلها بالتعاون مع أهالي المحافظة، وكذلك المتخصصين ومجلس المحافظة والدوائر الأمنية، وتفعيل دور شرطة البيئة المعني الأول بالمشكلة، والاستعانة بالوحدات العسكرية والربايا الموجودة على ضفاف الأهوار وإصدار تعليمات من جهتها العليا بمتابعة موضوع الصيد وفقاً للمقررات الجديدة، وتشكيل لجان حماية مكونة من دوائر الزراعة والصحة والجهات الأمنية مدعومة من قبل الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة، ومنح إجازات صيد للصيادين وتوقيعهم على تعهدات بالصيد وفقاً للقانون وإصدار العقوبات لمن يخالف ذلك. ومن التوصيات أيضاً "المنع البات لصيد الأسماك دون حجم (٣٠) سم فقط للنوع (الخشنى) المحددة أحجامه، ويمنع منعاً باتاً الصيد خلال فترة التكاثر، ويتعرض المخالف للعقوبات الصارمة، وإيجاد البدائل للصيادين بمنحهم القروض، التي تمكنهم من استخدام الأقفاص العائمة

تصنيف نوعي



اسماك مسمومة

مدينة الأسماك والنخيل

وإذا كانت البصرة قد اشتهرت بالتطور منذ أزمان بعيدة، فإنها أيضاً مدينة اشتهرت بأسماكها اللذيذة والمتنوعة، وتغترف أشباك الصيادين فيها مئات الأطنان يوميا سواء كانوا في الأهوار أم في جلبة والفرات قبل عناقها بمدينة القرنة، وكذلك في شط العرب والخليج العربي، ولكن أهالي محافظة البصرة يتحسرون اليوم وهم يشاهدون عشرات الشاحنات المبردة القادمة عبر بوابة صفوان الحدودية الحاوية على الأسماك المستوردة لسد الحاجة المحلية منها. يقول الدكتور ساجد سعد التدريسي في قسم الثروة السمكية في كلية الزراعة بجامعة البصرة "إن واقع الثروة السمكية حالياً متدهور جدا، لأسباب عديدة منها استخدام السموم وهو ما يسمى بالصيد الجائر، فضلا عن ارتفاع نسبة الملوثات بالمياه المحلية ومن أهمها ملوثات النفط". وأضاف سعد "إن غياب الأجهزة الرقابية ولجوء الصيادين إلى وسائل الصيد السهلة، وذلك باستخدام المبيدات الزراعية الرخيصة والعالية السمية والصعقات الكهربائية، بالإضافة إلى ظاهرة خطيرة أخرى يمارسها أغلب الصيادين، وهي الصيد أثناء مواسم التكاثر مع انتشار الملوثات، أدت إلى تدهور الدورة الحياتية للأسماك وبالتالي إلى نقص كبير في أعدادها".

قوة أمتية لحماية الأسماك

مدير بيئة المنطقة الجنوبية طه ياسين القرشي حدثنا قائلا: إن "استفحال ظاهرة الصيد الجائر أدى إلى القضاء على القسم الأكبر من الثروة السمكية في مناطق الأهوار، كما أن نسبة كبيرة من الأحياء المائية الأخرى تعرضت إلى الإبادة". ويبيّن القرشي إن "مديرية البيئة سبق وأن أقامت خلال العام الحالي بسلسلة من الندوات الإرشادية والمؤتمرات، التي تسيطر الضوء على ظاهرة الصيد الجائر، وقد أحرزنا تقدماً على صعيد توعية سكان القرى والأرياف بمخاطر وتأثيرات هذا الصيد وما يسببه من كارثة وخسائر في الثروات"، مستذكراً أن "تلك النشاطات التي قمنا بها لا تمثل إنجازاً بحد ذاتها، ما لم ترافقها خطوات جادة نحو تفعيل القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة الصيد الجائر".

وأشار القرشي إلى أن "المادة ٣٢ من الدستور العراقي الدائم يفقرتها الأولى والثانية، تنص على ضرورة حماية البيئة بما يضمن تنوعها الإحيائي وسلامة المواطنين من الناحية الصحية، هذا بالإضافة إلى قانون منع الصيد في مواسم التكاثر، لكن تلك القوانين والتشريعات شبه معطلة في محافظة البصرة".